

فاعلية المؤشرات المالية للمصارف العراقية

في الاستقرار النقدي مع التركيز على مؤشر

السيولة النقدية في عينة من المصارف التجارية للفترة 1997 – 2011

أ.م.د. عبد الرحيم مكطوف الطائي*

المستخلص

يشكل الاستقرار المالي أهمية كبيرة لتمكين القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره ، وعليه فإن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالنتيجة الى الحاق الاذى بالاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي بشكل خاص والذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي وهدفا أساسيا من أهدافه المنصوص عليها في أحكام قانونه المرقم (56) لسنة 2004 ، لقد ركز البنك المركزي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة لاستقرار النقدي ، فضلا عن الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته التامة على التدخل في مؤسسات الجهاز المصرفي عبر ما يمتلكه من أدوات نقدية ورقابية .

Abstract

The financial stability is of great importance to enable the financial sector, in general, and banking sector, in particular, on the face of risk or any adverse effects on the current and future reality for the growth of the national economy and its development, hence the damage to the efforts of financial stability will result to harm economic stability, in general, and monetary stability, in particular, which represents the essence of the work of the central bank, and a key target of its goals set forth in the provisions of law No. (56) for the year 2004, the central bank has focused on continuous communication with the banking system units, and create conditions that foster a supportive banking environment for the monetary stability, as well as the duties, functions and powers of the central bank, and its full ability to intervene in the banking system institutions, through its monetary and supervisory tools.

المقدمة:

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية

* وزارة التربية

تلبية طلباتهم في الوقت المناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته مما يفقده فرصة الربح المتاحة ،الذي سيؤدي إلى حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ومن هنا برزت الحاجة الملحة للبنك المركزي بضرورة المحافظة على استقرار السيولة في المصارف لمواجهة الاخطار التي قد تواجهها تطبيقا لمبدأ موائمة مصادر الأموال واستعمالاتها او الطلب عليها من أجل تحقيق حالة من الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي .

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات قياس ومتابعة السيولة وانعكاسها على السوق النقدية والمالية بما يضمن قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها المالية الأمر الذي يدعوها الى اعتماد استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار، وتم اختيار عينة من المصارف العراقية متمثلة في المصرف العراقي التجاري ومصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان العراقي كحالة دراسية.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في صعوبة تقدير مستوى السيولة النقدية التي ينبغي على المصارف التجارية الاحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بجميع الالتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والأرباح.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل مؤشرات الاستقرار المالي ،فضلا عن توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية ونسبة التوظيف وبيان دور الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي للمحافظة على استقرار السيولة والمتمثلة بأدواته الكمية والنوعية.

فرضية البحث:

تؤدي السيولة لدى المصارف التجارية دورا كبيرا في الاستقرار المالي وتحقيق اهداف السياسة النقدية والتي تؤثر بدورها على استقرار الاقتصاد الوطني ويمكن معرفة ذلك من خلال مؤشرات عديدة منها مؤشر السيولة النقدية لعينة من المصارف التجارية العراقية .

حدود البحث

أمتدت الحدود الزمانية للبحث من (1997 - 2011) ، أما الحدود المكانية للدراسة فقد تحدت في عينة من المصارف التجارية العراقية متمثلة في المصرف العراقي التجاري ومصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الائتمان العراقي كحالة دراسية.

المحور الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً، مفهوم السيولة في المصارف

يُقصد بالسيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات المقترضين(1)، وتُعرف أيضاً بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية، وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة(2). أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقد بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير(3).

يتبين من هذه التعاريف أن السيولة مسألة نسبية، لها متغيرين: المتغير الأول هو الأصول السائلة. والمتغير الثاني هو سحوبات المودعين وطلبات الإئتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتم تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الإئتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللإقتصاد الوطني ككل.

إن ضعف السيولة يذكرنا بتعثر عدد غير قليل من المصارف، ولولا تدخل الحكومة بدعمها لحدث تدهور في الإقتصاد الوطني، وإن إفلاس بنك أنترا في لبنان من الامثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجيء لأموال بعض الزبائن، مما دفعه الى التوقف عن الدفع وإفقال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنما بسبب فقدانه السيولة.

إن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي ، ككل هي مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف، إذ إن زيادة السيولة تعني أن المصرف أو الجهاز المصرفي يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو أن المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الإقتصاد القومي. ولغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك

المركزي على استخدام نسب قانونية ومعارية أبرزها (4):

1 - الحد الأدنى لرأس المال والبالغ 250 مليار دينار و7 مليون دولار أو مايعادلها بالدينار العراقي كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية استنادا إلى احكام المادة 14 من قانون المصارف النافذ.

2 - مراقبة مدى احتفاظ المصارف بالحد الأدنى لكفاية رأس المال البالغ 12% المحددة في احكام المادة 16 من قانون المصارف إضافة الى مراقبة كل من:

- نسبة إجمالي الاستثمار الى رأس المال والاحتياطي البالغة 20% المحددة وفقا لأحكام المادة 33 من قانون المصارف النافذ.

- نسبة إجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغة 400% (أربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة 21 المتعلقة بالتركزات الائتمانية لكبار المقترضين.

- نسبة إجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين التي لا تزيد على ثمانية أضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة 15% من اجمالي الودائع منها 10% تودع لدى البنك المركزي العراقي مع احتفاظ المصارف بنسبة 5% كنقود سائلة في خزائنها.

- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه للزبون واحد المحدد بنسبة 10% من رأسماله واحتياطياته.

- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركائه وأقاربه من الدرجة الأولى والبالغة 15% من رأس المال والاحتياطي.

الموجودات السائلة

- نسبة السيولة التي لا تقل عن 30% = $100 \times \frac{\text{المطلوبات السائلة}}{\text{الموجودات السائلة}}$

المطلوبات السائلة

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد التي لا تقل عن 2% و لا تزيد عن 5%.
 - نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب أن لا تزيد عن 40%.
- وهناك سببان رئيسان يجعلان المصارف التجارية أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين تهتم بموضوعة السيولة: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.
- واستناداً إلى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي بموجب القانون 56 لسنة 2004 فإن دوره كبير وفاعل في تعزيز السياسة المالية والمحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية من خلال :
- 1- استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في أدائها وفي اداء النظام المالي.
 - 2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى إلى إحتواء الأزمات بمختلف أنواعها والأسراع لمنع إنتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.
- إلى جانب الدور التنظيمي والاشرافي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فإنه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساهمته في استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات تضخم منخفضة وبما يؤمن نظاماً فاعلاً وسلساً للمدفوعات. ويقوم بجمع وتبويب الإحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترافية(5).

ثانياً. علاقة البنك المركزي بالمصارف التجارية

إن دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالمصارف التجارية تتلخص أساساً في القيود أو التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية ، وتعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين لأنها تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وتوجيه المصارف التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها ، ويمكن التطرق إلى هذه العلاقة من خلال الآتي :-

1. وظائف البنك المركزي..

تتلخص وظيفة البنك المركزي الأساسية في الرقابة على المصارف التجارية وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية ، ورقابة البنك المركزي على المصارف التجارية تتم من

خلال علاقته بهذه المصارف ، فهو بالنسبة لهم بنك الدولة وبنك البنوك والمقرض الأخير عند الحاجة ، وسنتعرف فيما يأتي على أهم هذه الوظائف (6):-

أ- وظيفة إصدار النقد (البنكنوت أو النقود القانونية):

إذا كان من المتفق عليه أن يحتكر البنك المركزي حق إصدار النقود الورقية ، فإن التساؤل يثار عن مدى حريته في الإصدار ، في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام مبدأين، أولهما ما يعرف بمبدأ الإصدار المقيد ، ومؤداه تقييد حرية البنك في الإصدار النقدي ، لأن خلاف ذلك سيؤدي إلى التضخم ، أما المبدأ الثاني فهو منح البنك حرية تامة في الإصدار على أساس أن البنك لا يصدر كل أنواع النقود فإذا ما تحدد للبنك المركزي نظام الإصدار سيستطيع البنك ان يؤثر في عرضها بشكل مباشر عن طريق تحديد كمية من وسائل الدفع الموجودة في التداول وهي النقود الورقية(7).

ب-وظيفته كبنك للبنوك:

يقف البنك المركزي من المصارف التجارية كما يقف البنك التجاري من الأفراد والمشروعات ، فهو يقرض المصارف التجارية ويكون بذلك المقرض الأخير في النظام المصرفي ، فيعيد خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة للبنوك التجارية بعد أن قامت هذه بخصمها للأفراد والمشروعات .

ومن أهم وظائف البنك المركزي التي يقوم بها بالنسبة للمصارف التجارية ما يأتي:

- الاحتفاظ بودائع المصارف التجارية : إذ جرى العمل بأن تحتفظ المصارف التجارية لدى البنك المركزي بجزء من أرصدها النقدية السائلة وأن هذا الجزء يتم تحديده أما عن طريق العرف أو طريق القانون .

- إقراض المصارف: المقصود بهذه الوظيفة هو استعداد البنك المركزي على الدوام لمساعدة البنوك الائتمانية في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه مايلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف المصارف التجارية.

- تسوية عمليات المقاصة بين المصارف : المقاصة هي أسلوب خاص لتسوية الديون ما بين طرفين كل منهما مدين للآخر ودائن له في الوقت ذاته ، بحيث يدفع الطرف المدين بالمبلغ الأكبر إلى الطرف الآخر وهو يمثل الفرق ما بين مبلغ الدينين(8).

ج- وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة) :

يعد البنك المركزي وكيل الحكومة ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية وتتلخص خدماته فيما يأتي(9):-

- يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق اصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات.
- مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية ، إذ إن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه وتسديد ديونها بشيكات مسحوبة عليه (نيابة عن الحكومة).
- إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة .
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة .
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق مع سياسة نقدية مرغوبا فيها.
- إدارة احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية ، بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

د- الرقابة على المصارف التجارية:

تتبع أهمية الرقابة من أهمية الدور الذي تؤديه في الحياة الاقتصادية ،وتخدم هذه العملية عدة فئات نذكر منها إدارة البنك ،المودعين ، الزبائن والسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي ، لإنها تهدف الى حماية الاقتصاد الوطني ، وهناك ثلاثة أنواع من الرقابة على البنوك ،الرقابة الداخلية التي تتولى القيام بها اجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك وتتجلى أهميتها من خلال فاعلية طريقة أداء نظام الرقابة الداخلية ومقوماته ،والرقابة الخارجية التي من خلالها تخضع المصارف التجارية لرقابة لجنة بنكية تضمن حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية ومعالجة المخالفات المثبتة.

ورقابة البنك المركزي وهي اكثر انواع الرقابة على البنوك اهمية وشمولا، إذ يقوم جهاز الرقابة في البنك المركزي بزيارات ميدانية لمختلف البنوك من خلال بعض الاقسام وخاصة فيما يتعلق بتسهيلات الإقراض(10).

2، أدوات الرقابة على السيولة المصرفية.

يستخدم البنك المركزي وسائله النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة أساسية يتولاها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي بهدف زيادة النمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في ثلاث مجالات ، وفقا للأساليب والسياسات التي يستخدمها وتبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع ، ودرجة تطوره الاقتصادي وهذه المجالات هي كما يأتي(11) :

أ- الرقابة الكمية .

إن الهدف من استخدام أدوات الرقابة الكمية يتحدد في التأثير على حجم الائتمان المصرفي ، والذي ينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال عاملين هما(12) :-

- حجم الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى المصارف .
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تجاه الودائع التي تحتفظ بها المصارف ، فإذا استطاع البنك المركزي من التأثير على هذين الجانبين ، فإنه سيكون قادراً على فرض رقابته على نشاط المصارف التجارية في تكوين الائتمان .

وتتركز أهم وسائل البنك المركزي في مجال الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي في ثلاث وسائل(13) ، إذ يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم وهو الوسيلة الأولى بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات ، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروضاً وسلفاً مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية.

أما الوسيلة الثانية فهي عمليات السوق المفتوحة التي يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ البنك المركزي بمحفظة تضم السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية(14).

أما الوسيلة الثالثة فهي الاحتياطي النقدي القانوني الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرره البنك المركزي ، ويلزم بها المصارف

التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية .

ب_ الرقابة النوعية.

وتعد الرقابة النوعية أو الكيفية من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي على أوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته أو حجمه ، إذ إن هذه الرقابة تنصب على الإتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة(15).

مما تقدم فإن العلاقة التي تربط البنك المركزي بالمصارف التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الطرفين، فالطرف الأول يعتمد على هذه العلاقة لتطبيق أهداف السياسة النقدية وتحقيق التوازن وما ينجز عنه من زيادة في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي ككل ، أما المصارف التجارية ففي ظل هذه العلاقة ستحافظ على تواجدها وحسن تسيير مواردها وزيادة مداخلها وتوسيع نشاطها.

المحور الثاني

مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف العراقية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي

يشكل الاستقرار المالي أهمية كبيرة لتمكين القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره ، واستنادا إلى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي سيتم التطرق الى تطورات ومؤشرات القطاع المالي للمدة 2009 – 2013 فقط لأن البنك المركزي لم ينشر تقارير الاستقرار المالي قبل 2009 :-

1-الموجودات .

من الجدول (1) يمكن ملاحظة الآتي(16):

أ- بلغ اجمالي الموجودات في نهاية عام 2010 مبلغ 363.3 ترليون دينار وبنسبة ارتفاع 8.7% مقارنة مع نهاية عام 2009 البالغ 334.2 ترليون دينار ، اذ بلغت نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ عام 2010 مبلغا قدره 171.9 ترليون دينار مانسبته 211%. وأستمرت المصارف الحكومية محافظة على صدارتها بنسبة 97% من إجمالي الموجودات

للمصارف التجارية كافة وبلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة 3% في 2010 كما مبين في الجدول.

ب- بلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2012 مبلغ (190.9) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (32.8%) مقارنة مع نهاية عام 2011 البالغ (143.8) ترليون دينار وذلك لارتفاع رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد إلى (88.4 ترليون دينار و 51.4 ترليون دينار) لكل منهما تباعا بعد إعادة تقييم الموجودات لـديهما (اذ تم تنفيذ قيود العكس الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين على وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إعادة مكلة مصرفي الرافدين والرشيد)، وتبلغ نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي 77.5%.

ت- استمر رصيد الموجودات للمصارف التجارية الحكومية محافظا على صدارته بنسبة 89.9% من إجمالي الموجودات للمصارف كافة ، إذ تبلغ الأهمية النسبية للمصارف التجارية الأهلية 10.1% في عام 2013، وارتفع رصيد الموجودات الحكومية إلى 187.7 ترليون دينار بزيادة مقدارها 14.4 ترليون دينار وبنسبة ارتفاع 8.3% مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها 173.3 ترليون دينار ، فضلا عن ارتفاع رصيد الموجودات للمصارف التجارية الخاصة إلى 21.1 ترليون دينار وبنسبة ارتفاع 19.2% مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها 17.7 ترليون دينار وكما مبين في الجدول(1):

جدول(1)

إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية للمدة 2009 - 2013
(ترليون دينار)

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الموجودات	334.2	363.3	143.8	190.9	208.8
موجودات المصارف الحكومية	325.6	353.1	131.3	173.3	187.7
الأهمية النسبية %	97	97	91.3	90.8	89.9
موجودات المصارف الخاصة.	8.7	10.2	12.5	17.6	21.1
الأهمية النسبية %	3	3	8.7	9.2	10.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2009-2013

2-المطلوبات..

من الجدول (2) يمكن ملاحظة الآتي (17):

تعد الودائع أهم مصدر لتمويل المصارف اذ بلغت في نهاية 2010 مبلغا قدره 34.1 ترليون دينار وبنسبة 9.4 % من إجمالي المطلوبات لعام 2010 ، مقابل 21.8 ترليون دينار في عام 2009 أي بزيادة 12.3 ترليون دينار وبنسبة تغير 56.4% كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على مانسبته 65% من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص 35% لعام 2010. وهذا يدل على وجود تحسن واضح في الوضع الاقتصادي للبلاد من حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف التجارية ليصل الى 912 فرعاً في مختلف محافظات العراق عام 2010 مقارنة بعدد فروع المصارف البالغة 624 فرع في نهاية 2009.

أ- لقد بلغت الودائع في نهاية عام 2012 مبلغاً قدره 42.5 ترليون دينار وبنسبة 22.2% من إجمالي المطلوبات لعام 2012، مقابل 42 ترليون دينار في عام 2011 اي بزيادة 0.48 ترليون دينار وبنسبة تغير 1.2% . وهذا يدل على أن هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد من حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى 972 فرعاً في مختلف محافظات العراق ، إضافة الى ارتفاع الكتلة النقدية الى 63.4 ترليون دينار في عام 2012 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة 51.7 ترليون دينار لعام 2011 وذلك لارتفاع الاصدار النقدي إلى 35,8 ترليون دينار اي بزيادة مقدارها 7.9 ترليون دينار مقارنة بعام 2011 ، فضلاً عن ارتفاع مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية اذ وصلت الى 48.4 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 8.7 مليار دولار مقارنة بعام 2011، أما ودائع القطاع الحكومي فاستحوذت على ما نسبته 57.2% من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص 42.8% لعام 2012 وذلك لانخفاض رصيدها لدى المصارف الخاصة.

ب- وفي نهاية 2013 بلغت الودائع 49.3 ترليون دينار وبنسبة 23.9 من إجمالي المطلوبات لعام 2013 ، مقابل 42.5 ترليون دينار في عام 2012 اي بزيادة 7.3 ترليون دينار وبنسبة 17.2.

نستنتج مما تقدم ، بان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلاد من حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى 1030 فرعاً في مختلف محافظات العراق ، إضافة الى ارتفاع الكتلة النقدية

إلى 73.3 ترليون دينار في نهاية عام 2013 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة 63.4 ترليون دينار في نهاية عام 2012 وذلك لارتفاع الاصدار النقدي الى 40.6 ترليون دينار أي بزيادة مقدارها 4.8 ترليون دينار مقارنة بعام 2012 ، كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته 57.8% من إجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص 42.2% لعام 2013 .

جدول (2)

اجمالي المطلوبات والودائع للمصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية للمدة 2009 - 2013 (ترليون دينار)

التفاصيل	2009	2010	نسبة التغير	2011	2012	نسبة التغير	2013	نسبة التغير
المطلوبات	334.2	363.3	8.7	143.8	190.9	32.8	208.8	9.3
ودائع القطاع الحكومي	11.4	22.3	96	26.2	24.3	7.6	28.3	18.5
ودائع القطاع الخاص	10.4	11.8	12.5	15.7	18.2	16	21	15.4
اجمالي الودائع	21.8	34.1	56.4	41.9	42.5	1.2	49.3	17.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2009-2013

3- رؤوس الأموال والاحتياطيات.

من الجدول (3) يمكن ملاحظة الآتي:-

أ- بلغ إجمالي رؤوس الأموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2010 مبلغاً قدره 2.8 ترليون

دينار منها (603.6) مليار دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (21%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (79%) برؤوس اموال قدرها (2.2) ترليون دينار للمصارف الخاصة، مقارنة بـ (2.3) ترليون دينار لإجمالي رؤوس اموال للمصارف التجارية العاملة في نهاية عام 2009 .

ب- بلغ إجمالي رؤوس الأموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2012 مبلغا قدره 5.9 ترليون دينار منها (1.3) مليار دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (22%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (78%) برؤوس اموال قدرها (4.6) ترليون دينار ، مقارنة مع (3.9) ترليون دينار لإجمالي رؤوس اموال المصارف التجارية العاملة في نهاية عام 2011 ، اذ شهدت رؤوس الأموال للمصارف كافة زيادات متتالية ، وان عدد المصارف التي قامت بزيادة رؤوس أموالها (29) مصرفا ، وهناك عشرة مصارف تفوق رؤوس أموالها الـ (100) مليار دينار اعتبارا من عام 2010 لغاية 2012/12/13 .

ت- بلغ إجمالي رؤوس الأموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2013 مبلغا قدره 7.7 ترليون دينار منها 1.5 ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية 9.5% في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة 80.5% برؤوس اموال قدرها 6.2 ترليون دينار ، مقارنة مع 5.9 ترليون دينار إجمالي رؤوس أموال للمصارف العاملة في العراق كافة في نهاية عام 2012 اذ شهدت رؤوس الأموال للمصارف كافة زيادات متتالية ، وأن عدد المصارف التي قامت بزيادة رؤوس أموالها 29 مصرفا ، وهناك 31 مصرفا تفوق رؤوس أموالها الـ 100 مليار دينار اعتبارا من عام 2010 لغاية 2013/12/31.

يعد هذا النمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيلا امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، إذ إن المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد العراقي.

جدول (3)

رؤوس الأموال والاحتياطي القانوني للمصارف التجارية العراقية الحكومية والخاصة للمدة

2009 - 2013 (تريليون دينار)

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي رؤوس الاموال	2.3	2.8	3.9	5.9	7.7
نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي	1.7	1.6	1.8	2.4	2.9
احتياطي قانوني عام للمصارف الحكومية	----	6.4	1.60	955.5	6.1
احتياطي قانوني عام للمصارف الخاصة	----	0.8	0.191	275.9	3.5
مجموع الاحتياطي العام	----	7.2	1796	1230.9	9.6
رؤوس الاموال الحكومية	0.6	0.6	0.6	1.3	1.5
الاهمية النسبية	26.1	21.4	15.4	22.03	19.5
نسبة رؤوس الاموال/الناتج	0.4	0.3	0.3	0.5	0.6
رؤوس الاموال الخاصة	1.7	2.2	3.3	4.6	6.2
الاهمية النسبية	73.9	78.6	84.6	77.97	80.5
نسبة رؤوس الاموال/الناتج	1.2	1.3	1.6	1.9	2.3
الناتج المحلي الاجمالي	139.3	171.9	211.3	246.4	269.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2009-2013

ومن الجدول (3) يتبين لنا أنه بالرغم من كون رؤوس أموال المصارف الخاصة تشكل نسباً جيدة 79% ، 79.2% ، 79.8% ، 80.3% ، 80.5% على التوالي للمدة المذكورة من اجمالي رؤوس أموال المصارف إلا أن نسبة الائتمان النقدي الممنوح لهذه المصارف لم يتعدى 30% - 30.3% ، 18.8% ، 24% ، 27% للسنوات الخمس على التوالي، بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية 70% ، 79% ، 81.2% ن 75% ، 72% على التوالي للمدة نفسها، الأمر الذي جعل رؤوس أموال المصارف الحكومية لاتتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر (أي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساس والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط مما يجعل كفاية رأس المال او مايسمى بنسبة الملاءة أقل ممايمكن وخارج النسبة المعتمدة التي لاتقل عن 8% و12% على وفق معيار بازل 1 وفقا لاحكام المادة 16 من قانون المصارف العراقي 94 لسنة 2004) ويمكن ايجاد نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة الآتية (18):-

رأس المال الاساس + رأس المال المساند

نسبة كفاية رأس المال =

صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية+صافي الموجودات المرجحة خارج الميزانية

كما نلاحظ انخفاض احتياطات المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2012 الى (1.2) ترليون دينار مقارنة بعام 2011 البالغ رصيدها (1.8) ترليون دينار، وذلك تلبية إلى اعمام البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية ام ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و (5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1، بينما بلغ الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق نهاية عام 2013 مبلغا قدره 9.6 ترليون دينار مقارنة بعام 2012 البالغ رصيدها 8.6 ترليون دينار، وذلك تلبية لتوجيه البنك المركزي العراقي الخاص بتنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها ، وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ، الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الزامي بنسبة 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية أم ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع 10% يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و 5% يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه بتاريخ 2010/9/1.

وقد تواجه المصارف التجارية عجزا في الاحتياطي القانوني ، بينما تشكل ارصدة في مصارف تجارية اخرى فائضا في هذا الاحتياطي، ونظرا للعلاقة القائمة بين المصارف التجارية والبنك المركزي فان الاخير يقوم بتسهيل وتسيير عملية الاقراض بين المصارف والتي تعود بفائدتها على الاطراف الثلاثة، فالبنسبة للمصرف المقرض فان هذه العملية تعود عليه بفوائد لا بأس بها وتزيد من معامل الربحية، اما بالنسبة للمقترض فيستطيع من خلال هذه العلاقة تغطية العجز ومن ثم تفادي الكثير من المخاطر التي قد تواجهه، اما فائدة البنك المركزي من هذه العملية فهي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على وحداته.

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرره البنك المركزي باعتباره احد الادوات الكمية للسياسة النقدية، ويكون هذا التأثير بتوسع أو تقييد

حجم الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد ، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في اثناء فترات التضخم ، وعلى العكس تماما يعتمد إلى تخفيض هذه النسبة في اثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى(19).

4- الائتمان.

من الجدول (4) يمكن ملاحظة الآتي(20):-

أ- بلغ اجمالي رصيد الائتمان المقدم في نهاية عام 2010 مبلغا قدره 9.4 ترليون دينار ونسبة زيادة مقدارها (77%) مقابل (4.1) ترليون دينار في نهاية عام 2009، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (5.4%) وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي .

ب- أما اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2012 فقد بلغ 20.8 ترليون دينار ونسبة زيادة مقدارها (60%) مقابل (13) ترليون دينار في نهاية عام 2011، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (8.4%) منها (5.9%) للمصارف الحكومية و(2.1%) للمصارف الخاصة ، وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد.

ت- أما في نهاية عام 2013 فقد بلغ رصيد الائتمان مبلغا قدره 23.6 ترليون دينار ونسبة زيادة مقدارها 13.5% مقابل 20.8 ترليون دينار في نهاية عام 2012، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي 8.7% منها 6.3% للمصارف الحكومية و 2.4% للمصارف الخاصة ، وهي أيضا نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد.

جدول (4)
الائتمان النقدي للمصارف التجارية الحكومية والأهلية للمدة 2009 – 2013
(ترليون دينار)

التفاصيل	2009	2010	نسبة التغير	نسبة الائتمان/الناتج المحلي	2011	2012	نسبة التغير	نسبة الائتمان/الناتج المحلي	2013	نسبة التغير	نسبة الائتمان/الناتج المحلي
الائتمان النقدي الاجمالي	5.3	9.4	77	5.4	13	20.8	60	8.4	23.6	13.5	8.75
الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	0.7	0.9	29	0.5	1.6	6.2	287.5	2.5	17	8.3	6.31
الائتمان للقطاع الخاص	4.6	8.5	85	4.9	11.4	14.6	28	5.9	6.6	29.4	2.45
الناتج المحلي الاجمالي	139.3	171.9	23.4		211.3	253	16.6		269.6	6	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للمدة 2009 – 2013

إن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب إلى الآتي:
ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الصفة التي يغلب عليهم طابع المخاطر المعنوية **Moral Risk**.

صعوبة أو ضعف تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان ، وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.

إن أغلب المصارف وخاصة الأهلية لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني وضمان الودائع.

وتعد الرقابة النوعية أو الكيفية من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي على أوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته أو حجمه ، إذ أن هذه الرقابة تنصب على

الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة .

ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ عن استخدام ادوات الرقابة الكمية ، لذلك فان فاعلية الرقابة النوعية يمكن أن تعضد وتسند الرقابة الكمية ، كما إنها توفر الموارد اللازمة لتنشيط أي قطاع اقتصادي بقدر معين يفوق بقية القطاعات الأخرى عن طريق إتباع سياسة تمييزية بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي.، وللرقابة النوعية وسائل متعددة تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي مثل وسيلة أسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديدا لأسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين لآخر والهدف من ذلك تقليص حجم القروض الموجهة لبعض القطاعات وخاصة القطاعات غير الانتاجية أو السلعية وبالمقابل تنشيط القطاعات الانتاجية عن طريق القروض المقدمة لها بكلفة أقل من غيرها كما يمكن أن يعتمد البنك المركزي إلى اشتراط موافقته على القروض التي تقدمها المصارف التجارية لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغها مقدارا معيناً يحدده البنك المركزي ، أو أن يقدر أيضاً بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل المصارف التجارية ، أو تعيين الحد الأقصى لبعض أنواع هذه القروض . كما يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع التي لا يمكن بموجبها للمصارف التجارية تجاوزه ، ويكون مثل هذا الاجراء مرتبطاً بطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما إذا كان يعاني من الكساد أو التضخم ، لهذا فإن استخدام البنك المركزي لوسائل الرقابة الكمية والنوعية تكون متمثلة في التقييد أو التوسع في حجم الائتمان المصرفي ووجهته الموجه إليها وبما يتناسب وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلد(21) .

5- الديون المتعثرة:22

بلغت الديون المتعثرة حوالي (297) مليار دينار عام 2010، إذ ان نسبة التعثرات للمصارف الحكومية وصلت الى (35%) وبمبلغ قدره (103) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (65%) بمبلغ (194) مليار دينار مقارنة 2009 والبالغ (242.1) مليار دينار منها (39%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية ونسبة (61%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة.

وإستمرت الديون المتعثرة البالغة قرابة (497.9) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2012، إذ بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (41,3%) والبالغة (205.6) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (58.7%) والبالغة (292.3) مليار دينار مقارنة 2011 والبالغ (459.3) مليار دينار منها (41%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية والبالغة (190.2) مليار دينار ، و(59%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة والبالغة (269.1) مليار دينار.

وفي عام 2013 ارتفعت الديون المتعثرة البالغة قرابة 1994.5 مليار دينار والتي تشكل عبئا على الاستقرار، إذ بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية 79.2% والبالغة 1583 مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة 31.7% والبالغة 412.5 مليار دينار مقارنة بعام 2012.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا مادعى المصارف الى منح ائتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان أمن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان لتطويع صيرفة التجارة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر، ان البنك المركزي عام 2013 قام بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) كأداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه إلى السوق ، فضلاً عن قرارات البنك المركزي السابقة بإلغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ومنح إجازة لشراكة الكفالات المصرفية والتي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية (250000) دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي(23) .

6. أسعار الفائدة،

على الرغم من انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي (PolicyRate) الى (6%) بتاريخ 2010/3/31 وارتفاع نسبة الائتمان النقدي

المقدم الى (77%) نهاية 2010 مقارنة بعام 2009 ، إلا أنه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبالمستوى المطلوب وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه عاملين أساسيين هما (24):-

أ- رفع نسبة رؤوس الاموال مؤخرا للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في أسعار أسهمها في سوق العراق للاوراق المالية بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب- زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية استنادا الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدره (50%) من مجموع الائتمان الرديء و(100%) من مجموع الائتمان الخاسر.

كما أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع الادخارية الثابتة بأنواعها عام 2010 مقارنة بعام 2009 لم يؤثر سلبا على رصيد الودائع لدى المصارف التجارية إذ ارتفع الى (34.1) ترليون دينار مقارنة بـ (21.8) ترليون دينار نهاية عام 2009 اي مرتفعا بـ (57%) ، ويعزى ذلك إلى أن غالبية المودعين يفضلون توفير جانب الامان في ودائعهم كهدف رئيس والحصول على الفائدة كهدف ثانوي ، في حين ما زالت أسعار الفائدة سالبة إذ يبلغ متوسط الانتشار بين سعر الفائدة المقبوضة وسعر الفائدة المدفوعة أكثر من (8%) وحي أعلى من النسبة المعيارية البالغة (3%).

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم ، بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم اليه من كمبيالات ، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية (25) .

وتعلن البنوك المركزية عن الأسعار المستعدة لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر ، وبحسب ما تقتضيه تقديرات هذه البنوك المتناسبة مع سيطرتها وتوجيهها للنشاط الائتماني والمصرفي ، وفيما إذا كان يحتاج للمزيد من التنشيط أو التقييد .

وبما أن التغيير في كلفة الاقتراض من البنك المركزي للمصارف التجارية يؤدي إلى تغيير مقابل في أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف عن قروضها للأفراد والمشروعات ، لذلك يترتب عليها تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما ينتج عنه التأثير في حجم الائتمان المصرفي .

فعلى سبيل المثال، لو أراد البنك المركزي احداث انكماش وتقليص حجم الائتمان المصرفي ، فيمكنه رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض وخاصة للأجل القصير ، فينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من المصارف أو تحديد القروض السابقة بالنظر لارتفاع كلفتها ، فينخفض الائتمان المصرفي ، والعكس صحيح أيضا ، إلا أنه من الملاحظ وفي أغلب الأحيان أن تأثير خفض سعر الخصم غير فاعل تماما في اثناء الازمات الاقتصادية ، وخاصة عندما تتوافر احتياطات نقدية كبيرة لدى المصارف التجارية تبقى عاطلة ويصعب استثمارها واقرارها لانخفاض الطلب عليها في السوق مما يترتب على ذلك عمليا عدم لجوء المصارف التجارية إلى البنك المركزي للاقتراض منه أو لخصم الأوراق المالية لديه ، مما يفقد البنك المركزي استخدام أداة سعر الخصم للتأثير على حجم الائتمان المصرفي ، إلا أنه يبقى لسياسة سعر الخصم تأثيرا مهما على المصارف التجارية ، ويمثل مؤشرا لاتباع هذه المصارف اتجاهها انكماشيا أو توسيعا في نشاطها الائتماني واستثمارها المصرفي(26) .

كما أن سياسة سعر الخصم تستوجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية وبقية ادوات الائتمان المصرفي قصيرة الآجل ، ومثل هذه السوق لا تتوفر عادة في البلدان النامية لهذا فإن وسيلة سعر الخصم ذات اهمية متواضعة في البلدان النامية .

7- كفاية رأس المال ونسبة السيولة .

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2010 وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضالة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في حين كانت لدى المصارف الاطمية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها لتلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف خلال عام 2010 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات فضلا عن تحقيقها أرباح ، مما انعكس إيجابيا على نسبة كفاية رؤوس أموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية

البالغ (30%) مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوافر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم ، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في أعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فإن البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوافر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريومات معينة تتعلق بارتفاع مفاجئ في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته(27).

8- الاستثمارات .

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2010 مبلغاً قدره (7.7) ترليون دينار ، شكلت منها (6.2) ترليون دينار بأدوات الاستثمار العراقية و(1.5) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية. وقد شكلت الاستثمارات العراقية (5.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(808) مليار دينار للمصارف الأهلية.

في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية (1.5) ترليون دينار منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(74) مليار دينار للمصارف الخاصة. بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الأجنبية)(7.7) ترليون دينار ساهمت بنسبة (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، في حين بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2011 مبلغاً قدره (4.7) ترليون دينار ، شكلت منها (6.2) ترليون دينار بأدوات الاستثمار العراقية و(1.5) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية. اما الاستثمارات العراقية فقد شكلت مبلغاً قدره (3.8) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(944) مليار دينار للمصارف الاهلية .

في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.5) ترليون دينار، منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(82) مليار دينار للمصارف الخاصة. بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (6.2) ترليون دينار ساهمت بنسبة (2.9%) من الناتج المحلي الإجمالي

وهي أيضا نسبة ضئيلة في مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد. أما في العامين 2012، 2013 فقد شكل رصيد الاستثمارات مبلغا قدره (5.8)، (4.8) تريليون على التوالي، وقد شكلت الاستثمارات العراقية للمصارف الحكومية للسنتين اعلاه (3.5)، (1.9) تريليون بينما شكلت الاستثمارات للمصارف الأهلية (821.5)، (1.2) تريليون دينار.

يحفظ البنك المركزي بمحفظة تضم السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية (28)

ويعود سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للسندات والاوراق المالية والنقدية المتوسطة والطويلة والقصيرة الآجل في السوق المالي والسوق النقدي إلى محاولته للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على قدرة المصارف والافراد في التوسع أو التقليل لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري .

فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق ، فانه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية والافراد ويزيد بنفس الوقت من حجم ارصدته النقدية باعتبار أن المشتريين للسندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بصكوك إلى البنك المركزي ، وهو بهذا الإجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الاجمالية للاقتصاد الوطني . أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي فسيحدث العكس.

هذا وأن سياسة عمليات السوق المفتوحة تؤثر أيضا على اسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الأوراق المالية (29).

9- الكثافة المصرفية.

يتكون النظام المصرفي في العراق حتى نهاية 2013 من 54 مصرفا وفرعا محليا وأجنيبا منها (7) مصارف حكومية و(47) مصرفا أهليا بضمنها (15) فرع لمصارف اجنبية، فضلا عن عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية، وبهذا فإن عدد فروع المصارف يبلغ أكثر من 1030 فرع ومكتب، علما إن هناك 7 مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين 49% - 81% من رأس المال. إلا إن الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل 35 ألف نسمة ، في حين تبلغ مثل هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل 10 آلاف نسمة في بلد مثل لبنان.

إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية، ولكي يستطيع أداء مهامه لصالح الاقتصاد فإنه لابد من حصوله على مؤشرات دورية (أسبوعية - شهرية - فصلية - سنوية)، ولهذا فإن البنك المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجدول أو انموذج ذات تفاصيل محددة من قبله تكشف وتفصح عن الفقرات والعلاقات المطلوبة بسهولة (30).

المحور الثالث

عرض وتحليل مؤشرات السيولة في عينة من المصارف التجارية

تعتمد المؤسسات المالية منها المصرفية التجارية والحكومية على عدد من النسب المالية والتي تعد مؤشرات ومعايير لقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اليومية (السيولة المصرفية) أمام المودعين والمستثمرين وتمثل السيولة سيفاً ذا حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب فسوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف ومن جهة أخرى ان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقويم كفاية السيولة المصرفية في المصارف التجارية كالآتي (31) :

أ- نسبة الرصيد النقدي

تعبر هذه النسبة عن مقدرة المصرف على تادية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها اي كلما زادت هذه النسبة زادت السيولة النقدية، أي ان هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة، وينبغي تجنب الافراط في الارتفاع في هذه النسبة او انخفاضها لأنها إذا ارتفعت سوف ينعكس ذلك سلباً على العوائد المصرفية بسبب عدم استغلال تلك الأموال في استثمارات تدر ربحاً على المصرف، أما انخفاضها فيعرض المصرف إلى مشاكل كثيرة، وتقاس نسبة الرصيد النقدي بالمعادلة الآتية (32):

$$\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{أرصدة لدى المصرف}$$

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{100\%}$$

ويشير الجدول (5) ان هذه النسبة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض أثناء المدة (1997 - 2011) في معظم المصارف عينة الدراسة إذ بلغت هذه النسبة في المصرف التجاري العراقي نحو 34.77 % والى 36.62 % عام 1999 ونحو 39.03 في عام 2010 وارتفعت بشكل كبير عام 2011 حيث بلغت نحو 97.03 % وكانت أعلى نسبة مقارنة بمصرف الائتمان العراقي ومصرف بغداد والشرق الأوسط وبلغت متوسط النمو لهذه النسبة نحو 40.62 % أثناء المدة (1997 - 2011) اما مصرف الشرق الأوسط تظهر هذه النسبة نحو 25.33 عام 1997 ارتفعت الى 31.17 % عام 1999 وازدادت هذه النسبة سيما بعد 2005 بوتائر أعلى من المصرف التجاري حيث بلغت عام 2010 نحو 69.33 % وإلى 69.74 عام 2011 وبمتوسط نحو 40.21 % .

بينما مصرف بغداد بلغت هذه النسبة نحو 35.64 % عام 1997 انخفض هذه النسبة أثناء المدة (1998 - 2003) بنسب أقل من المصرف التجاري والشرق الأوسط والائتمان العراقي إلا ان هذه النسبة ارتفعت بنسب متزايدة قد تفوق المصرف التجاري والشرق الأوسط إذ بلغت نحو 62.25 % عام 2005 ارتفعت الى 67.89 عام 2010 انخفضت الى 62.17 % عام 2011 وهي أقل من الرصيد النقدي للمصارف الاخرى عينة الدراسة وبالرغم من هذه النسبة في 2011 إلا أن متوسط النمو أثناء المدة (1997 - 2011) كانت 43.46 أعلى نسب النمو في المصرف التجاري العراقي والشرق الأوسط .

في حين ان مصرف الائتمان العراقي بلغت نسبة الرصيد النقدي فيه نحو 32.12 عام 1997 ارتفعت هذه النسبة إذ بلغت عام 2008 نحو 37.92 إزدادت لتكن 42.88 عام 2004 ثم ارتفعت لتكن 73.82 % عام 2005 مما شكلت المدة (1997 - 2005) نسب تفوق المصارف الثلاث الأخرى عينة الدراسة فضلاً عن ارتفاع هذه النسبة أثناء المدة (2006 - 2011) إذ كانت أعلى نسبة عام 2008 نحو 68.34 % ونحو 67.01 عام 2011 وبشكل بلغ متوسط هذه النسبة للرصيد النقدي نحو 44.60 % وهي أعلى نسبة مقارنة بمصرف بغداد والشرق الأوسط ومصرف التجاري العراقي .

وهذه النتائج تشير إلى ان مصرف بغداد تمتع بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية والمترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة مقارنة بالمصارف عينة الدراسة

فضلا عن ان مصرف الشرق الاوسط والمصرف التجاري العراقي يحتلا موقعا متميزا عن المصارف التجارية إذ إن هذه المصارف تمثل النخبة من المصارف التجارية العراقية .

جدول (5)

نسبة الرصيد النقدي العينة المصارف التجارية العراقية (%)

مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاطوسط	المصرف التجاري العراقي	المصرف / السنة
32.12	35.64	25.33	34.77	1997
28.11	32.82	23.20	27.05	1998
27.67	16.89	31.76	36.62	1998
26.30	10.96	22.31	24.74	2000
26.75	17.55	19.34	28.58	2001
22.26	16.06	14.39	25.44	2002
33.92	59.51	28.48	29.45	2003
42.88	30.73	45.33	31.95	2004
73.82	62.25	35.77	117.01	2005
73.82	69.25	52.58	31.60	2006
59.60	55.96	48.93	26.56	2007
68.34	45.53	42.99	35.55	2008
63.73	68.93	73.81	18.66	2009
45.54	67.89	69.33	39.03	2010
67.01	62.17	69.74	97.03	2011
44.60	43.45	40.21 %	40.26 %	متوسط النسبة

المصدر: من عمل الباحث واستخراج النسب استنادا الى البنك المركزي العراقي , الحسابات الختامية للمصارف.... عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

أ- نسبة الاحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف ومنها المصارف التجارية برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني ويمثل هذا الرصيد نسبة معينة من ودائع المصرف ، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفق المصلحة العامة وينبغي على المصارف الالتزام بها ، ويغير المصرف هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية والنقدية لأنها إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان النقدي الممنوح في الاقتصاد القومي ، وأنه يقلل هذه النسبة في ظروف التوسع الاقتصادي والعكس صحيح ، وتقاس هذه النسبة حسب المعادلة الآتية(33):

الرصيد النقدي لدى البنك المركزي

نسبة الرصيد (الاحتياطي) القانوني = $\frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}} \times 100\%$

إجمالي الودائع

وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، سيما في الظروف غير الاعتيادية وفي اوقات الأزمات التي تعجز فيها الارصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن أداء التزاماتها المالية ، أي أن هناك علاقة طردية بين الاحتياطي القانوني والسيولة .

ويشير الجدول (6) إن نسبة الاحتياطي القانوني للمصرف التجاري العراقي قد تفاوتت بين الزيادة والنقصان أثناء المدة (1997 – 2011) وكانت اعلى نسبة متحققة عام 2011 بلغت نحو 87 % وهذه النسبة كبيرة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى التي لا تتجاوز هذه النسبة فيها 11 % للعام المذكور .

في حين كانت أقل نسبة احتياطي قانوني في المصرف التجاري (0.0 %) عام 1999 ، 2005 وبشكل عام فأن متوسط هذه النسبة بلغت (16.76 %) للمدة (1997 – 2011) محققا المصرف التجاري متوسط لهذه النسبة اعلى من مصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد. ويأتي مصرف بغداد في المرتبة الثانية بعد المصرف التجاري العراقي اذ بلغ متوسط هذه النسبة في مصرف بغداد نحو 12.50 % أثناء المدة (1997 – 2011) وأعلى نسبة عام 2006 ولا يوجد احتياطي قانوني عام 1997 ، 1998 إذ بلغت هذه النسبة (0.0 %) .

في حين يحتل مصرف الشرق الأوسط المرتبة الثالثة اذ بلغ متوسط النسبة نحو 10.21 % وأعلى نسبة حققها نحو 19.67 % وأقل نسبة عام 1997 ، 1998 اذ تتجاوز 0.0 % ، ويأتي مصرف الائتمان العراقي بالمرتبة الرابعة في قدرته على الايفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمستثمرين وكانت هذه النسبة متذبذبة بين الزيادة والنقصان وكانت أعلى نسبة 17.23 % عام 1999 ولم يلتزم بأي احتياطي قانوني عام 2008 – 2009 ، وبشكل عام فأن مصرف الائتمان لم يلتزم بنسبة الاحتياطي القانوني مقارنة بالمصارف التجارية ، المصرف التجاري العراقي والشرق الأوسط ومصرف بغداد .

جدول (6)

نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف التجارية العراقية للمدة (1997 - 2011) %

مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الوسط	المصرف التجاري	المصرف / السنة
14.11	0.00	0.00	8.53	1997
15.23	0.00	0.00	11.07	1998
17.62	13.26	0.00	0.00	1999
10.27	7.86	9.01	8.66	2000
9.00	7.48	8.47	11.63	2001
7.52	8.10	8.30	9.32	2002
10.62	16.51	12.32	9.75	2003
8.02	12.66	5.15	4.61	2004
0.00	17.69	16.92	0.00	2005
0.00	34.64	17.98	16.78	2006
0.00	14.29	16.99	11.89	2007
0.00	14.06	16.89	27.61	2008
0.00	19.63	19.67	12.69	2009
8.78	11.44	10.88	31.62	2010
9.70	9.97	10.57	87.29	2011
5.44	12.50	10.21	16.76	متوسط النسبة

المصدر: من عمل الباحث واستخراج النسب استنادا الى البنك المركزي العراقي , الحسابات الختامية للمصارف
عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

ج -نسبة السيولة القانونية

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين اليومية في أوقات الأزمات وتعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخدما في مجال تقويم كفاية السيولة ،وان زيادة هذه النسبة يعني ان هناك أرصدة غير عاملة مما يقتل العائد النهائي للمصرف ،أما إنخفاض هذه النسبة فيعني مواجهة المصرف لأخطار عديدة ،مثل السحب المفاجيء وخطر التمويل وغيرها ،ويمكن قياس هذه النسبة بالمعادلة الآتية(34):

الاحتياطات الاولى + الاحتياطات الثانوية

نسبة السيولة النقدية = ----- 100x %

أو : إجمالي الودائع النقدية +المستحق على المصارف

نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات = ----- 100x

إجمالي الموجودات

يظهر الجدول (7) أن السيولة القانونية حققت ارتفاعا في معظم المصارف عينة الدراسة بعد 2007 وأحتل المصرف التجاري المرتبة الأولى من بين المصارف عينة البحث ، فقد ازدادت من 4 % عام 2007 الى 19 % عام 2009 ونحو 31 % عام 2011 وبمتوسط نسبة قدرها 9 % أثناء المدة (1997 – 2011) .

أما مصرف الائتمان العراقي فقد احتل المرتبة الثانية في ارتفاع الاحتياطات القانونية عام 2007 ، فقد ارتفعت النسبة من 10 % عام 2007 الى 18 % عام 2011 وهذا يدل على أن الارصدة النقدية وشبه النقدية في بسط المعادلة اكبر من الودائع وما في حكمها في المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي بالرغم من ان مصرف الائتمان لم يحقق نسبة متوسط عالية فكانت 6 % أثناء المدة (1997 – 2011) .

بينما يشير الجدول (7) أن مصرف الشرق الأوسط ارتفعت نسبة الاحتياطات القانونية في عام 2011 وبلغت 7 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمصرف التجاري العراقي وهذه النسبة متفاوتة في الانخفاض والارتفاع ولكن بشكل عام لم يحقق المصرف نسبة سيولة قانونية عالية أثناء المدة (1997 – 2010) وكان متوسط نسبة نمو الاحتياطات القانونية 4 % وهي أقل من معظم المصارف التجارية عينة الدراسة .

أما مصرف بغداد فإن نسبة الاحتياطات الاولية والثانوية أكبر من حجم الودائع وما حكمها إلا أنها ضعيفة وبدأت بالانخفاض بعد عام 2007 حتى وصلت 4 % عام 2011 وان متوسط نمو السيولة القانونية بدأت ضعيفة ولا تتجاوز 3.7 % أثناء المدة (1997 – 2011) .

وعند التدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد ان بسط النسبة المتكون من الأموال السائلة التي تحتفظ فيها المصارف التجارية عينة الدراسة في خزائنها ، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها لأموال الأنواع الأخرى المختلفة من الاستثمارات في ثلاثة مصارف قد أرتفعت (المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الاوسط ومصرف الائتمان) وانخفضت في مصرف بغداد ، ولكن جميع مصارف عينة الدراسة كانت الأرصدة النقدية وشبه النقدية أكبر من مقام إجمالي الودائع وما في حكمها التي هي الاخرى قد ارتفعت بشكل عام ، إن نسبة الاحتياطات القانونية قد ارتفعت بشكل عام في الشرق الأوسط والتجاري العراقي وتناقصت في مصرف بغداد . وهذا يعني ان سياسة المصارف فيما يتعلق بالسيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف

وحجم رأسمالها الممتهك ، وعدد فروعها وأماكن تواجدها ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية ، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية .

جدول (7)

نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية العراقية لمدة (1997 - 2011) نسبة مئوية

مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	المصرف التجاري	المصرف / السنة
2.11	4.12	4.37	5.06	1997
2.32	4.12	4.49	4.37	1998
2.41	4.68	4.39	5.34	1999
4.05	3.95	2.54	6.15	2000
0.60	1.69	2.78	4.50	2001
3.06	3.22	2.81	4.62	2002
4.00	1.78	5.43	3.53	2003
3.89	6.30	3.66	4.19	2004
3.27	1.12	4.23	2.86	2005
2.69	2.40	3.33	3.75	2006
9.90	8.04	5.46	3.59	2007
9.42	5.19	4.32	5.12	2008
10.68	3.49	4.26	19.45	2009
7.63	2.23	3.65	31.51	2010
17.79	3.63	70.15	31.34	2011
% 5.6	% 3.7	% 4.17	% 9.03	متوسط النسب

المصدر: من عمل الباحث واستخراج النسب استنادا البنك المركزي العراقي , الحسابات الختامية للمصارف
عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

د - نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة المتحصلة من الودائع لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف ، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصارف في تلبية القروض الجديدة ، إلا أنه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ، وتقاس هذه النسبة حسب المعادلة الآتية (35):

القروض والسلف

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\text{القروض والسلف}} \times 100\%$$

اجمالي الودائع

ويظهر الجدول (8) أن هذه النسبة تناقصت بشكل كبير بعد عام 2007 ولغاية عام 2011 في المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي اذ انخفضت هذه النسبة من 15.74 % عام 2007 الى 0.74 % عام 2011 في المصرف التجاري العراقي ومن (6.64 %) عام 2007 الى (3.30) عام 2011 اما مصرف الشرق الاوسط فقد ارتفعت نسبة التوظيف فيه من 4.74 % عام 2007 الى (35.62) عام 2011 وكذلك بالنسبة لمصرف بغداد فقد ارتفعت هذه النسبة من 18.31 % الى 19.80 % عام 2011 وهذه يعني ان مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط اعتمدا سياسة زيادة القروض الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها ، مما عزز من امكانيتهما على تحقيق الربحية ، إذ إن ارتفاع نسب التوظيف سيكون تأثيرها ايجابياً على أرباحها ، إلا انه في ذات الوقت تعد انذارا لادارات في هذه المصارف على اخذ الحيطة والتروي عند منح اي قروض فضلا عن ذلك فإن هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبيا ومن ثم في قدرتها على مواجهة المسحوبات اليومية والطارئة.

كما يشير الجدول (8) ان جميع المصارف عينة الدراسة اثناء المدة من (1997 – 2007) استخدمت زيارة القروض والسلف من الودائع وما في حكمها لغرض تحقيق الأرباح لكن النتيجة تشير إلى ارتفاع نسب التوظيف في المصارف العراقية عينة الدراسة والتي تعد من المصارف النخبة التجارية فكيف للمصارف الاخرى والتي تكون نسب التوظيف في معظمها عالية من اجل تحقيق الأرباح ولكن هذا انعكس سلباً على السيولة المصرفية التي تتناسب عكسيا مع نسب التوظيف ، ولوحظ اثناء مدة الدراسة (1997 – 2011) ان هذه النسبة كانت 14 % في المصرف التجاري العراقي ونحو 19 % في مصرف بغداد ، 19 % في مصرف الشرق الأوسط ونحو 26.7 % في مصرف الائتمان رغم تحسس القيادة الادارية لهذا المصرف واتجهت إلى تخفيض هذه النسبة لتفادي مخاطر القروض والسلف الممنوحة من الودائع .

جدول (8)

نسبة التوظيف المينة لمصارف التجارية العراقية للمدة (1997 - 2011) نسبة مئوية %

مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاطوسط	المصرف التجاري	المصرف / السنة
43.22	11.38	44.46	9.73	1997
33.12	14.66	30.72	13.92	1998
67.27	33.77	27.35	26.50	1999
50.98	27.70	21.91	28.97	2000
39.67	19.09	16.09	13.15	2001
45.30	19.35	13.38	11.60	2002
46.22	9.82	14.66	10.29	2003
34.28	26.62	20.67	19.64	2004
15.05	24.05	8.58	23.37	2005
7.07	15.93	7.59	24.97	2006
6.64	18.31	4.74	15.74	2007
1.95	10.14	3.07	7.36	2008
4.39	11.20	13.24	5.36	2009
2.85	27.46	28.70	6.33	2010
3.30	19.80	35.62	0.74	2011
				متوسط النسبة

المصدر: من عمل الباحث واستخراج النسب استنادا الى البنك المركزي العراقي , الحسابات الختامية للمصارف
عينة الدراسة للسنوات (2011-1997)

الاستنتاجات والتوصيات، أولاً، الاستنتاجات،

1. ان آليات البنك المركزي في المحافظة على استقرار السيولة يشكل أهمية كبيرة في الكشف عن نقاط الضعف والقوة في المصارف من خلال التحري عن الأسباب والمعوقات التي تتعرض لها هذه المصارف سواء في القدرة الايفائية اليومية أو الموازنة بين الموجودات والمطلوبات ومدى قدرتها على إعادة توزيعها واستخدامها بما يتناسب مع موجوداتها وحجم السيولة لديها.
2. أظهرت الدراسة أن نسبة الرصيد النقدي كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في معظم المصارف عينة الدراسة، وقد انعكس هذا على حجم السيولة ومن ثم فإن هذه المصارف ستكون قادرة على مواجهة الالتزامات المالية في موعدها المحدد ومن ثم إحداث النمو اللازم للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
3. بيّنت النتائج أن الإحتياطيات القانونية قد تفاوتت بين الزيادة والنقصان أثناء مدة الدراسة وقد انخفضت في المصارف عينة الدراسة، وان بعض المصارف لم يلتزم بنسبة الإحتياطي القانوني مثل مصرف الائتمان وهذا يعني إمكانية التحكم بالإحتياطيات الأولية والثانوية فقط لمواجهة الأزمات المالية.
4. أوضحت النتائج أن نسبة السيولة القانونية ارتفعت في معظم المصارف واحتل المصرف التجاري النسبة الأولى وهذا يعني ان السياسة المصرفية تختلف باختلاف طبيعة عملها والمتعلقة بهدف السيولة والاقرض وترتبط بعلاقات طردية مع السيولة النقدية ولكن بنسبة ضئيلة في المصارف عينة الدراسة وهذا يعني أن سياسة المصارف تختلف باختلاف طبيعة عملها وحجم رأسمالها الممتلك وعدد فروعها وكفاءة أجهزتها الإدارية وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.
5. أوضحت النتائج أن نسبة التوظيف قد انخفضت وهذا يعني اعتمادهما على زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع مما أثر إيجاباً على الأرباح في المصارف عينة الدراسة، وفي بعض الاحيان تغير سياستها باتجاه تخفيض هذه النسبة تلافياً لمخاطر القروض والسلف الممنوحة من الودائع.

ثانياً، التوصيات،

1. ضرورة اعتماد المصارف التجارية استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الأداء وفقاً لمواصفات الخدمة المصرفية العالمية.
2. لابد من اهتمام إدارات المصارف التجارية في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي بمختلف الأرصدة السائلة وشبه السائلة بمقدار يزيد عن حجم الودائع وما في حكمها مع الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، فضلاً عن زيادة الاقراض والسلف وتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات للحصول على عوائد.
3. على إدارات المصارف عينة الدراسة الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية من خلال تعزيز القدرة الائتمانية اليومية في وقت الالتزام وذلك بإدخال الإدارة المصرفية بدورات تطويرية لتجنب المخاطر من خلال تطبيق جميع الشروط والمعايير الدولية لتلافي المخاطر الداخلية من حيث التمويل والائتمان التقدي وحجم القروض والسلف.
4. ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.
5. ضرورة اهتمام إدارات المصارف عينة الدراسة بالتطورات المصرفية الحديثة لاسيما الوسائل الإلكترونية في الإيداع والاقتراض والائتمان ومنح السلف والاستثمارات مع توفير وسائل اعلان مبرمجة على وفق إستراتيجيات المصارف الدولية لجذب المودعين.
6. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على نسبة من النقد كسيولة نقدية والمحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لتلافي الأزمات اليومية والمخاطر الناجمة عن التحديات الخارجية.
7. ضرورة اندماج بعض المصارف التجارية التي ليس لها القدرة على تجاوز نسبة 8% والمحددة دولياً للقدرة الائتمانية للمصرف (كفاية رأس المال) والاعتماد على التمويل الذاتي الذي يضمن ديمومته.

الهوامش والمصادر

- فرحان، د. خالد احمد ، د. راند عبد الخالق، مدخل الى الأسواق المالية، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2013.
1. يونس ، د. دوداد ، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، 1980.
 2. الشماخ ، د. خليل محمد حسن ، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.
 3. البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للمدة 2009 - 2013.
 4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية 2013.
 5. الفريشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار اشراء للنشر والتوزيع، الاردن 2009.
 6. السيد علي، د. عبد المنعم، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، ج 1 ، ط 2، مطبعة الديوان، بغداد 1986.
 7. السيد علي، اقتصاديات النقود، المصدر نفسه.
 8. خليل، د. سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت 1982.
 9. الفريشي، علي حاتم، تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.
 10. صالح ، د. مظهر محمد ، بحث (السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي)، البنك المركزي العراقي، 2008.
 11. صالح، د. مظهر، المصدر نفسه.
 12. الشبيبي ، د. سنان ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي، ابو ظبي ، 2007.
 13. اسماعيل، د. عوض فاضل، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الحكمة، نينوى 1990.
 14. عبدالستار، رجاء رشيد، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2012، 31.
 15. البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للمدة 2009 - 2013.
 16. البنك المركزي، المصدر نفسه.
 17. البنك المركزي، المصدر نفسه.
 18. الدليمي ، فريال مشرف ، دور البنوك المركزية في استقرار السياسة النقدية من خلال درجة استقلاليتها، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004.
 19. البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق .
 20. ابو نايلة ، ازهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2005.
 21. البنك المركزي، مصدر سابق.
 22. البنك المركزي ، مصدر سابق.
 23. البنك المركزي، مصدر سابق.
 24. عبدالنبي ، وليد عيدي واخرون، تقييم تجربة القطاع المصرفي الخاص في العراق وسبل تطويرها ، البنك المركزي العراقي ن 2003.

25. الحسيني، د. فلاح حسن، د. مؤيد عبدالرحمن الدوري، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة نبغداد 2008.
26. البنك المركزي، مصدر سابق.
27. عبدالنبي، وليد عيدي وآخرون، تقييم تجربة القطاع المصرفي الخاص في العراق وسبل تطويرها، البنك المركزي العراقي 2003.
28. الشبيبي، د. سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
29. ثويني، د. فلاح حسن، فاعلية التحليل المالي في النشاط المصرفي، دراسة تحليلية تطبيقية في مصرف الرافدين، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2010.
30. الاسدي، عبدالحسين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2005.
31. حداد، وآخرون، النقد والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2005، ص148.
32. هندي، منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية، مدخل في اتخاذ القرارات الادارية، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 411، 2000.
33. العلاق، بشير عباس، ادارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، 1995، ص122.
34. Rose, Peters, Commercial; producing and selling financial services, Boston, Irwin, 1991, p141.